ليبيا: سكان طرابلس يطالبون المسلحين بالخروج منها

مئات المسلحين تدفقوا من كافة انحاء ليبيا على طرابلس بغية الإستيلاء عليها. لكن العاصمة الليبية التي باتت الآن تحت سيطرة المعادين لمعمر القذافي منذ شهر تقريبا، تضيق بهؤلاء المسلحين. هذا ما دفع سكان العاصمة، الذين انهكهم اطلاق النار المتواصل داخل احيائها، الى المطالبة برحيل هؤلاء الرجال خصوصاً ان عددهم يتزايد يوما بعد آخر. فباحكام قبضتهم على باب العزيزية، معقل العقيد القذافي، انهى هؤلاء الرجال ٤١ عاما من السلطة المطلقة لـ«قائد» الفار؛ ولكن اهل العاصمة يقولون إن اقامتهم في العاصمة يشكل تهديدا لاستقرارها.

حمزة بنوار، وهو شاب في الـ٢٧ من العمر، التقيناه في «ساحة الشهداء» يقول: «حان وقت عودتهم الى ديارهم. طرابلس اصبحت الآن مدينة مسالمة. لماذا عليهم البقاء فيها؟». وهو يتابع: «انهم لا يبالون بطرابلس. ما زالوا يحملون السلاح، ويطلقون النار في الهواء متى يشاؤون. هذا امر خطير ويخيف سكان العاصمة».

المقاتلون القادمون من مصراتة الواقعة في الغرب، او من الزنتان الواقعة في الجنوب، والمتحكمون بمراكز السيطرة العسكرية المحيطة بطرابلس، يأخذ عليهم العديد من الطرابلسيين، مثل حمزة، اطلاقهم النار بالاسلحة الاوتوماتيكية في قلب العاصمة، و«مسابقاتهم» المسلحة بالشاحنات المحمولة بالسلاح، وكذلك اطلاقهم لـ«نيران الابتهاج» في أواخر ساعات الليل.

بعض مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي دعوا المقاتلين الى العودة لمدنهم الاصلية، ولكن البعض الآخر يؤكد على ضرورة بقائهم فيها، بغية حماية امنها. جلال عبد الجلال، احد الناطقين باسم المجلس يقول: «انه قلق حقيقي. ولكننا لا نستطيع ان نطلب منهم الرحيل خوفا من الفراغ الامني». وهو يضيف موضّحا: «لا يجب ان نتسرّع. عاجلا ام آجلا سوف ينسحبون. ونحن في المجلس الانتقالي نناقش جدولة هذا الانسحاب وشروطه».

الا ان بعض المجموعات المسلحة ليست تحت سيطرة المجلس الانتقالي، ما يثير قلق العديد من حلفائه. السناتور الاميركي جون ماكين، الذي قام بزيارة ليبيا الاسبوع الماضي، الحّ على «ان من المهم ان يستمر المجلس الإنتقالي بتجميع المجموعات المسلحة المقيمة الآن في طرابلس، وان يسيطر عليها». ميدانيا، يؤكد المقاتلون بأن وجودهم في طرابلس ضروري. يقول سراج الساق، وهو مقاتل قادم من غريان التي تبعد ٨٥ كلم من العاصمة، ويشرف من شاحنته حاملة السلاح على «ساحة الشهداء»: «لا وجود لمقاتلين من اصول طرابلسية لحماية العاصمة. لذلك علينا البقاء فيها».

ولكن محمد، ٣٤ عاما، وهو من اهل طرابلس، يؤكد: «نحن ايضا قاتلنا القذافي. بوسعنا الاهتمام بطرابلس». ويشدّد: «نحن طبعا ممتنون للدعم الذي قدموه لنا في قتالنا ضد القذافي. ولكن الآن عليهم ان يرحلوا». في محل تجاري قريب من الساحة، تقف ماريا غرغوري، ٢٠ عاما، لتقول بأنها صارت تخشى اكثر واكثر هؤلاء الرجال المسلحين الذين يتنقلون في وسط المدينة. وتتابع: «لماذا هم هنا؟ على الحكومة ان تتأكد بأنهم عازمون على الخروج منها». وتضيف: «نحن نرحب بهم في طرابلس، ولكن من دون سلاحهم».

(«لوبوان» ٢ تشرين الاول ٢٠١١)

حول عدم شرعية قتل أنور العولقي... الأميركي الجنسية

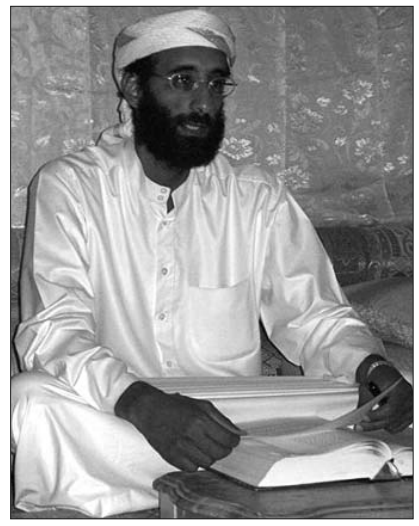

اغتيال الامام المتطرف الاميركي- اليمني أنور العولقي على يد المخابرات الاميركية الاسبوع الماضي أثار سجالا في الولايات المتحدة حول حق الدولة الاميركية باغتيال مواطنين اميركيين باسم حربها ضد الارهاب.

هل يحق للرئيس الاميركي اتخاذ قرار بقتل مواطن أميركي؟ السؤال يشغل الاميركيين ويثير سجالا في وسطهم بعد اغتيال انور العولقي في الاراضي اليمنية. الاغتيال استقبلته الطبقة السياسية الاميركية بترحاب شديد، ولكن المدافعين عن حقوق الإنسان احتجوا على عملية ما زالت تفاصيلها غامضة حتى الآن. فاذا تمت مراقبة هاتفه بقرار من احد القضاة، الا انه يبدو غريبا ان يتم اغتياله من دون الحاجة الى اية تغطية قانونية....

احد المسؤولين الاميركيين الكبار، لم يفصح عن هويته، رفض الاجابة عن سؤال حول شرعية اغتيال العولقي، مقتصرا رده على كلمة واحدة: «الدفاع عن النفس». ويتابع قائلا: «عموما من حق الولايات المتحدة ان تستهدف قياديين كبارا من القوى المعادية، الهادفة الى اغتيال الاميركيين، وذلك مهما كانت جنسيتهم». وقانونية هذا الاجراء، بحسب رأيه، تنبع من «التفويض الذي منحه الكونغرس باستخدام القوة في المعركة العسكرية التي تخوضها واشنطن ضد تنظيمي «القاعدة» و«طالبان» وشركائهما. هذا فضلا عن القوانين الدولية التي تعترف بحقنا بالدفاع عن انفسنا».

في خطاب القاه العام الماضي، صرح المستشار القانوني لوزارة الخارجية الاميركية، هارولد كوه، بدفاعه عن فكرة اغتيال الاشخاص المشكوك بتعاونهم مع الارهاب. وكانت حجته: «ان دولة منخرطة في حرب مسلحة او دولة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ليست ملزمة بتقديم شروح حول شرعيتها قبل ان تتخذ قرارا باعتماد القوة العسكرية».

الواقع ان الاطار القانوني الذي يسمح بهكذا عمليات يعود الى غداة عملية ١١ سبتمبر الارهابية. في ١٧ سبتمبر كان الرئيس الاميركي جورج بوش يوقع على اذن للمخابرات الاميركية بملاحقة الارهابيين في كل انحاء العالم. وفي هذا الاذن لا فرق بين مواطنين اميركيين وآخرين من جنسيات اخرى. وبحسب هذا الاذن، «كل من يشكل تهديدا مستمرا أو وشيكا، يمكن قتله». غير ان اغتيال العولقي، بحسب «الواشنطن بوست» تمت الموافقة عليه ضمن ملف سري لوزارة العدل الاميركية؛ اذ بدون هذه الموافقة لا تستطيع المخابرات الاميركية قتل اي مواطن اميركي.

الا ان بعض الخبراء القانونيين يحتجون على شرعية العملية نفسها. المحامي غلين غرولد يأسف لعدم بذل أي جهد لملاحقة العولقي قانونيا. وهو يتهم على موقعه الالكتروني: «بكل بساطة، ان عملية اغتياله تمّت بقرار من الرئيس الذي لعب دور القاضي والجلاد وعضو هيئة المحلفين «. اما جميل جافر، نائب مدير الاتحاد الاميركي للحريات المدنية، فيعلن عن ادانته «لقرار قائم على براهين لا يعرفها الجمهور العريض ولا المحكمة».

بالنسبة لماري هلين اوكونيل ايضا، وهي خبيرة في العلاقات الدولية بجامعة السيدة العذراء، فان المشكلة ليست في جنسية العولقي، انما في المكان الذي اغتيل فيه. وقد اعلنت لشبكة السي ان ان: «العولقي لم يكن موجودا في ارض حرب. والقانون يمنع قتل شخص من دون انذاره خارج ميدان الحرب».

المحامية في مركز الحقوق المدنية، باردیس كبريا، تؤكد ان من غير الشرعي ان يقتل العولقي بيد اميركية أو بمشاركة اميركية. وقد اعلنت: «اذا تمت عملية الاغتيال من دون وجود خطر وشيك او خطر مباشر على الحياة، فانها جريمة غير شرعية بنظر الدستور الاميركي والقانون الدولي». وقد طالبت بتحقيق «مباشر ومستقل» حول العملية.

ان حالة الامام العولقي، المولود في أميركا عام ١٩٦١، هزّت الدائرة القانونية في الولايات المتحدة منذ نيسان من العام الماضي، وذلك عندما كشف احد المسؤولين الكبار في الادارة ان اسم العولقي مدرج على لائحة الاشخاص الذين تستهدفهم المخابرات الاميركية والبنتاغون. والمشكلة كانت ان القرائن ضد هؤلاء أدرجت ضمن السرية التامة وان الاشخاص المستهدفين لم يكونوا بالضرورة على علم بذلك.

بمساعدة الاتحاد الاميركي للحريات المدنية، رفع والد العولقي دعوى ضد وزارة العدل الاميركية، قائلا انه من المخالف للدستور ان يؤمَر بقتل مواطن اميركي من دون اجراء قانوني بالمعنى الدقيق للكلمة. ولكن في كانون الاول الماضي رفض القاضي جون باتس الدعوى شارحا بأنه لا يحق له قانونيا منع تنفيذ قرار اتخذته الهيئات التنفيذية في اطار صراعها المسلح مع طرف آخر. الا انه اعترف بأن المسألة تثير تساؤلات دستورية خطيرة.

اذا كان أعداء باراك اوباما من بين الجمهوريين قد حيوا اغتيال العولقي بعد خمسة اشهر من الغاء بن لادن، فان المرشح الجمهوري للرئاسة الاميركية، رون بول، كانت له نغمة مختلفة. فقد اعلن لقناة الي بي سي :» ان انور العولقي ولد هنا، انه مواطن اميركي. لم يحاكم ولم يلاحق يوما بسبب جريمة. ولا احد يعلم ان قام يوما بقتل احد». وهو يرى ان من «المحزن ان يسلم الاميركيون بهذه السابقة: بأن يغتال الرئيس أناسا، لا لسبب سوى انه يظنهم مؤذين».

بقلم لورا رايم.

(«الفيغارو» الاول من ايلول ٢٠١١)

قبل فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل

نشرت مجلة «آخر ساعة» (٥ تشرين الأول ٢٠١١) مقالة عن تفاصيل ترشيح نجيب محفوظ لجائزة نوبل للآداب ومن ثم فوزه بها. منها نقتطف:

عندما فاز نجيب محفوظ بجائزة نوبل للأدب، ناله من البعض منا اتهام بأن جهات خارجية وراء فوزه بالجائزة، زاعمين أن خروجه في رواية «أولاد حارتنا» على بعض المسلمات كان وراء فوزه بها. بل وصل البعض في اتهامه الى أن علاقة نجيب محفوظ بالإسرائيليين باعتبار أنه ممن أيدوا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، كانت وراء فوزه بنوبل.. هكذا وصل الحال بنا الى أن يتهم البعض منا أديبنا الكبير بأن دوائر الصهيونية العالمية واليهود السويديين بصفة خاصة كانوا وراء فوزه بالجائزة.. كأنما استكثروا أن يفوز أديب مصري بالجائزة..

لقد ظل اللغط دائراً حول الجهة التي قامت بترشيح نجيب محفوظ لجائزة نوبل!.. حتى جاء أديب وناشر تونسي هو الأستاذ حسن أحمد جغام، ليزيح الستار ويكشف الحقيقة كاملة في كتاب صدر له أخيراً بعنوان «طه حسين قضايا ومواقف» مدعماً بالوثائق، والحقيقة أن وراء هذا الترشيح أستاذ جامعي مصري يعيش في السويد منذ عام ١٩٥٩ هو الدكتور عطية عامر أحد خريجي كلية دار العلوم المصرية، وعضو هيئة التدريس بها قبل سفره الى السويد ليعمل أستاذاً بجامعة استكهولم، وقد استطاع هذا الأستاذ – مع مرور السنين – أن يصنع له مكانة بارزة بين مجتمع المثقفين في هذا البلد، خصوصاً زملاءه في الجامعة، ومنهم أعضاء في لجان جائزة نوبل الأدبية، لا سيما بعد اختياره رئيساً لقسم اللغة العربية في جامعة استكهولم بالسويد.

يقول عطية عامر: بعد هزيمة ١٩٦٧ بثلاثة أشهر – تحديداً في شهر سبتمبر – قررت القيام بعمل ثقافي نرد به شيئاً من الاعتبار لأمتنا العربية، والتي كانت تعيش في ذلك الوقت مرارة ومحنة الهزيمة.. فكّرت في ترشيح أحد أدباء هذه الأمة المتميزين لنيل جائزة نوبل للآداب، ووقع اختياري على الدكتور طه حسين، فقد كان معروفاً في أوروبا.. ورأيت أن أمهّد للموضوع بإلقاء محاضرة باللغة السويدية في جامعة استكهولم تهيئة للرأي العام.. لكن المشروع باء بالفشل لعدم اختيار التوقيت المناسب، فقد كان المؤيدون لإسرائيل كثيرين ويعيشون نشوة الانتصار على العرب.

في العام ١٩٧٨ تلقى الدكتور عامر رسالة من الأكاديمية السويدية، وكان مضمون الرسالة أن يختار شخصية عربية يراها مؤهلة لجائزة نوبل.. وفي هذا الوقت بالذات كان يقوم بمراجعة وتقويم مؤلفات نجيب محفوظ فلم يفكر في ترشيح أي شخصية أخرى غيره.

ولأجل أن يتم الترشيح كان عليه أن يوفر الكتب المطلوبة الخاصة بنجيب محفوظ، ولذلك أبلغ سفير مصر في السويد عمر شرف وقتئذ بموضوع ترشيحه لنجيب محفوظ، وطلب منه المعاونة في توفير بعض مؤلفات نجيب محفوظ، خصوصاً المترجمة الى اللغات الأجنبية، وبديهي أن يبلغ عمر شرف الحكومة المصرية بذلك حتى تكون على علم بما يتم فتيسر له هذه المهمة ولكن العكس حدث منها، فبدلاً من أن تيسر له الحكومة ذلك، قامت على الفور بأمر من القيادة السياسية وقتئذ بترشيح الأستاذ توفيق الحكيم مباشرة – ومن دون الرجوع الى د. عطية عامر – لدى الأكاديمية السويدية بدلاً من نجيب محفوظ الذي كان قد تم ترشيحه بالفعل بتزكية من د. عطية عامر.. وقبل أن يصل ترشيح الحكومة المصرية لتوفيق الحكيم، وكان الدكتور عامر قد كثّف حملته الإعلامية التي تدور حول أدب نجيب محفوظ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في الأوساط العلمية والثقافية، حيث بدأ حماس كبير لأعمال نجيب محفوظ، إلا أن هذا الجهد الإعلامي أجهض تماماً، وتحوّل الى رد فعل عكسي.. وبعد وصول ترشيح الحكومة المصرية لتوفيق الحكيم الى الأكاديمية السويدية، ضاعت الفرصة على كل من الحكيم ومحفوظ، ذلك لأن لجنة الجائزة من تقاليدها رفض أي تدخل حكومي في اختيار المرشحين.

وما حدث في ضياع الفرصة على كل من الحكيم ومحفوظ، ومن قبل طه حسين حدث أيضاً بالنسبة لعبدالرحمن الشرقاوي، حيث استدعت السفارة المصرية في السويد د. عامر وأبلغته أن هناك رسالة مهمة جداً وردت من الخارجية المصرية تتضمن ترشيح عبدالرحمن الشرقاوي لجائزة نوبل بدلاً من ترشيحه لنجيب محفوظ الذي تم للمرة الثانية، وحدث هذا بعد أن علمت القاهرة أن مساعي د. عامر كانت موجهة ومكثفة لترشيح نجيب محفوظ.. وهكذا تسبب ذلك في ضياع الفرصة للمرة الثانية على نجيب محفوظ وعبدالرحمن الشرقاوي معاً.

تذكير بإصلاح أحمد عرابي في ذكرى مئويته

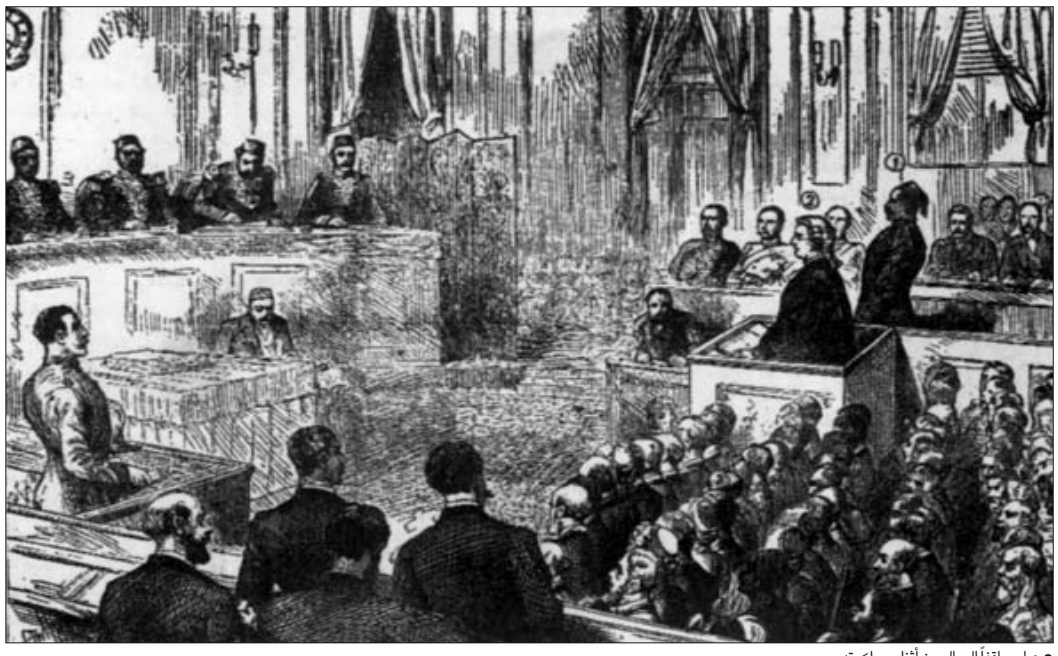

● عرابي واقفاً إلى اليمين أثناء محاكمته.

في الذكرى المئوية لرحيل أحمد عرابي، قائد أول ثورة مصرية في العصر الحديث، نشرت مجلة «روز اليوسف» (١ تشرين الأول ٢٠١١) ما أسمته «خطة أحمد عرابي لإصلاح أحوال مصر»، جاء فيها:

في السجن راح عرابي يفكر في أحوال البلد سياسياً واقتصادياً وانتهى الى كتابة بيان عن إصلاح أحوال مصر بتاريخ ٢٥ نوفمبر – تشرين الثاني ١٨٨٢ وأرسله الى مدير جريدة «التايمز» الإنكليزية التي رحّبت بنشره!!

في مقدمة البيان يقول «عرابي»: إني وإن كنت مسجوناً في سجن أعدائي فلا أبالي بما أنا فيه من الإهانة ولا بما سيحدث بعد ذلك فإني جعلت نفسي وقفاً على تحرير بلادي من أجل ذلك، فلا يهمني إلا سعادتها وانقاذها من جب الأفاعي القتالة الكثيرة الأنواع.

ثم يضيف: ومن أجل أن يكون الدواء قاطعاً للداء، قد شخصت المرض المصري ليسهل على الطبيب تعيين الدواء، وحيث إن الأمة الإنكليزية أخذت على نفسها النظر في أمر إصلاح مصر على ما في ذلك من عظم المسؤولية أمام العالم المتمدن، وأمام تاريخ هذا الجيل الكثير الانتقاد كان على حكماء هذه الأمة الحريصة على شرفها التعاون على انتقاء الدواء النافع بالأمانة ليكون أقوى تأثيراً في قطع الداء، وبما أني خبير بما يصلح بلادي، حريص على سعادتها فأعرض أفكاري في شأن ذلك على نصراء الحق في إنكلترا والتدبر فيها.

هذه الرؤية الإصلاحية للزعيم «أحمد عرابي» لم يلتفت لها الكثيرون ممن كتبوا عنه، لكن كبير المحامين البريطانيين «م.م. برودلي» انتبه لها ولأهميتها وعرضها بالكامل ضمن كتابه المهم والرائع «كيف دافعنا عن عرابي وصحبه» والذي صدر عام ١٨٨٤ ولم تظهر ترجمته العربية إلا عام ١٩٨٧ على يد المترجم عبدالحميد سليم.

وحسب ما جاء في كتاب «برودلي» (٤١٨ صفحة) فقد كانت رؤية عرابي كالآتي:

أولاً: يجب أن يكون حاكم البلاد منها عالماً بأحوالها، محبوباً عند أهلها محبة حقيقية، ولم يكن من الذين سبقت لهم مشاركة الخديو السابق في مظالمه، وأن يكون مقراً مهنياً ذا خبرة بتنفيذ القانون لا بالغدر والخيانة، ولم يتدنس بارتكاب أمور سابقة «أوجبت انحطاطه من قلوب الأهالي واحتقارهم لمنزلته»، ولا أرى في الحالة الراهنة أوفق من «ابراهيم باشا» نجل الخديو السابق.

ثانياً: تكون حكومة البلاد مقيدة لها مجلس نظار «وزراء» يسأل كل ناظر منهم عن الأعمال المختصة بنظارته أمام هيئة ذلك المجلس، ويسأل جميعهم أمام الدولة التي تريد أن تضع الأساس للحكومة الى مدة ستتعين فيما يأتي.

ثالثاً: يتشكل مجلس نواب ومجلس شيوخ وتعرض عليهما جميع اللوائح والقوانين وتعطى لأعضائهما الحرية التامة في المداولة، ويكون انتخابهما حراً كما في البلاد المتمدنة، وإنما يكون لهما حق إبداء آرائهما وإعطاء القرار، ولا يلزم الحكومة العمل بما يقرره المجلسان ويكون ذلك الى مدة خمس سنين.

ويشير عرابي بشأن هذه النقطة الثالثة الى أن المجلس التشريعي ينكوّن من ستة وعشرين عضواً منهم اثنا عشر يعينهم الخديو بعد استشارة نظاره «وزرائه» وستة عشر تنتخبهم مجالس المديريات.

أما الجمعية العمومية فتتكوّن من ثمانين عضواً: ثمانية من النظار «الوزراء» وستة وعشرون أعضاء المجلس التشريعي وستة وأربعون عضواً ينتخبهم ممثلو القرى.

كما اقترح أيضاً أن يكون هناك ثمانية من النظار مسؤولين أمام الخديو.

وفي ملاحظة غاية في الدلالة والأهمية وتتعلق بسمو الخديو يقول: «وقد يكون هناك اعتراض على أن الجهاز السابق لا يجسد بالفعل المبدأ البرلماني بمعنى الكلمة، لأن كلاً من المجلس التشريعي والجمعية العمومية استشاريان، ولكن قلة من الناس سيكونون على استعداد للالتزام بأن مصر لم تنضج بعد لتكون لها حكومة شعبية بحتة»!

وبعد ذلك الإيضاح ينتقل «عرابي» الى النقطة الرابعة فيقول: حيث أنه في المدة المذكورة يكون اقتدار الأهالي على النظر في مصالحهم قد علم لدى العالم، حيث إن مجادلاتهم تكون علنية ونشرت في الصحف العربية والأجنبية تعطي للمجلس حقوقاً بعد تلك المدة على حسب الاستعداد الذي ظهر في تلك المدة وعند ذلك يكون النظار مسؤولين أمام ذلك المجلس.

خامساً: يجب أن توضع قوانين أساسية تتحدد بها سلطة الحاكم وخصائصه وسلطة النظار ويبيّن فيها أن كل أمر صدر من الحاكم من دون إقرار نظاره أو استشارة الناظر «رئيس الوزراء» الذي يختص بنظارته ذلك الأمر فهو لاغ وعلى ذلك لا تجوز مخابرة «مخاطبة» الحاكم على نواب الدول أو الدول نفسها إلا بواسطة ناظر الخارجية في أي أمر كان.

سادساً: يجب أن توضع قاعدة المساواة بين سكان القطر المصري عموماً لا يفرق فيها بين أجنبي ووطني في جميع المعاملات وفرض الضرائب والرسوم وغير ذلك.

سابعاً: يجب أن توحد القوانين في جميع محاكم القطر المصري وتسن قوانين عادلة توافق أخلاق البلاد وطباعهم ويراعى تنفيذ تلك القوانين بغاية الدقة من دون تداخل ذوي السلطة في تأويلها واستعمالها الطرق القديمة في مراعاتها ظاهراً وعدمها في الحقيقة.

ثامناً: ينظر في أمر توسيع دائرة المعارف وانتشارها في عموم البلاد بطريقة منتظمة، وإصلاح طرق التعليم والتعلم فيها، مع البدء بتعميم العلم بالقوانين التي توضع أو تم وضعها ليكثر في البلاد عدد المستعدين للحكم والقضاء.

تاسعاً: يجب أن يرفت من لا لزوم له من الأوروباويين ويكتفي منهم بقدر الضرورة مع مراعاة حالية مالية البلاد في رواتبهم، والمناسبة بينها وبين مرتبات الوطنيين حتى لا تقع المنافسة والمنافرة لسبب الامتياز الفاحش.